تحليل أثر تقلبات سعر الصرف الأجنبي في الموازنة العامة لأقليم كوردستان - العراق للمدة 1997-2013

Analyzing the impact of foreign exchange rate fluctuations in the general budget to the Kurdistan Region-Iraq for the period 1997-2013

م.د.سردار عثمان خدر باداوة يي
قسم الاقتصاد - كلية الادارة و الاقتصاد
جامعة صلاح الدين - اربيل

م.م. هيوا عثمان اسماعيل
قسم الاحصاء و المعلومات
معهد تقني شقلاوة

المستخلص

تعد تقلبات اسعار الصرف الاجنبي ذات أهمية بالغة في الدراسات النقدية والمالية نظراً لتأثير هذه التقلبات في بعض المتغيرات الاخرى، مما ينعكس على الاوضاع الاقتصادية المحلية ولاسيما تقلبات الاسعار المحلية والقوة الشرائية لدى شرائح المجتمع، مما ادى الى ان تستحوذ مساحة كبيرة في الدراسات من قبل المختصين في هذا المجال، وبخاصة عندما تزداد تأثيراتها يوماً بعد يوم على كثير من نواحي الحياة الاقتصادية في المجتمعات. ولعل احدى هذه المتغيرات التي تتأثر بتلك التقلبات الموازنة العامة ومكوناتها.

ولقد تم التوصل الى اهم النتائج الآتية:

1- أظهرت الدراسة تأثير اسعار الصرف على الموازنة العامة من خلال تأثيره على مكونات الموازنة العامة المتمثلة بالنفقات العامة، والايرادات العامة، ويكون التأثير بشكل غير المباشر عن طريق تغيرات الاسعار المحلية.

2- توضيح وتحديد معدلات النمو السنوي بالنسبة لاسعار الصرف والنفقات، والايرادات، والموازنة العامة.

3- اظهرت الدراسة نوع العلاقة ومعنوية المتغيرات المدروسة في الدراسة بين المتغيرات في النماذج القياسية.

4- اظهرت الدراسة بان هناك علاقة عكسية بين سعر صرف الدولار الامريكي وعجز الموازنة العامة.

الكلمات المفتاحية: اسعار الصرف الاجنبي، الموازنة العامة،اقتصاد اقليم كوردستان.

ABSTRACT

The fluctuations in foreign exchange rates have great importance in monetary and financial studies due to the impact of these fluctuations in some of the other variables, which is reflected in the economic conditions especially in the fluctuations of local prices and the purchasing power at society sectors, which leads to the acquisition of a large area in the studies by specialists in this field, particularly when their effects increase day after day on many aspects of economic life in the communities.

The most important results that achieved are:

1 - The study showed the effect of exchange rates on the general budget through its effect on the components of the general budget of public expenditures and public revenues. The effect will be indirectly through changes in domestic prices.

2 - To clarify and determine the annual growth rates for exchange rates and expenses, revenue, and the general budget.
3 - The study showed the type of relationship and examined moral examined in the study between the variables in the standard models.
4-The study showed that there is an inverse relationship between the US dollar exchange rate and the inability of the general budget.

المقدمة:-

يشهد العالم تطوراً كبيراً في العلاقات الاقتصادية الدولية اذ تتشابك هذه العلاقات وتزداد اتساعاً ونمواً مع التطور الهائل في الانتاج العالمي من مختلف السلع والخدمات من حيث الكم والنوع في ظل ثورة علمية وتكنولوجية غير مسبوقة تتزامن معها توجهات قوية نحو حرية التجارة والعولمة الاقتصادية، فلم يعد من الممكن لدى اقتصادات تعتمد كلياً على امكانياتها الذاتية، الامر الذي ساهم في زيادة حجم المبادلات التجارية بين الدول المختلفة، وهذا التبادل التجاري لايمكن ان يتم دون ان يقابله تيار نقدي، ولما كان لكل دولة من دول العالم عملتها الخاصة بها اصبح لسعر الصرف دوراً مهماً واساسياً في اتمام الصفقات التجارية بين الدول، وبذلك تنعكس تقلبات اسعار الصرف على الموازنة العامة وتؤثر فيها، الامر الذي تطلب دراسة الاسباب والنتائج لهذ الحالة.

أهمية الدراسة :- تأتي اهمية الدراسة من خلال تصديها لبحث اثر تقلبات اسعار الصرف الاجنبي في الموازنة العامة لاقليم كوردستان- العراق، لتبيان الدور الذي تلعبه تقلبات اسعار الصرف الاجنبي والمتمثلة بسلة من العملات باعتبارها متغيرات مستقلة ذات تأثير في الموازنة العامة.

مشكلة الدراسة :- تتجسد مشكلة الدراسة في عدم وضوح اثر تقلبات اسعار الصرف الاجنبي في الموازنة العامة لاقليم كوردستان-العراق .

فرضية الدراسة :- تنطلق الدراسة من فرضية مفادها :- كان لتقلبات اسعار الصرف الاجنبي انعكاسات ايجابية واخرى سلبية في الموازنة العامة لاقليم كوردستان– العراق.

1- اذ تتمثل الايجابية منه انه حين انخفاض اسعار الصرف الاجنبي، يؤدي هذا الانخفاض الى انخفاض اسعار السلع المستوردة. وبالتالي يقو د الى انخفاض عجز الموازنة.
2- في حالة ارتفاع سعر الصرف الاجنبي، فان هذا الارتفاع يؤدي الى اثر ايجابي يتمثل في امكانية زيادة الصادرات المحلية، فضلاً عن الضرائب على الصادرات.
3- اما الاثر السلبي فيتمثل في ارتفاع اسعار مستلزمات الانتاج المستوردة مما يعني زيادة النفقات العامة لتلبية الحاجة الى المستلزمات المستوردة ومن ثم تضخيم عجز الموازنة.

هدف الدراسة :- تهدف الدراسة الى تحقيق ما يلي :-

1. توضيح الآثار التي يمكن ان تتركها تقلبات اسعار الصرف الاجنبي في الموازنة العامة لأقليم كوردستان - العراق خلال المدة 1997 -2013
2. التوصل الى افضل توصيف للنماذج القياسية الخاصة باثر تقلبات أسعار الصرف الاجنبي في الموازنة العامة، والذي سيساعد في وضع سياسات أقتصادية ملائمة لأقليم كوردستان - العراق.

منهجية الدراسة :- استخدمت الدراسة لغرض التحقق من صحة الفرضية والوصول الى هدفها اسلوب التحليل الوصفي والكمي لقياس أثر تقلبات أسعار الصرف الأجنبي في الموازنة العامة لاقليم كوردستان – العراق.

حدود الدراسة : شملت الدراسة مكانياً اقليم كوردستان العراق ، وزمانيا :المدة(1997-2013

خطة الدراسة:- لغرض الوصول الى هدف الدراسة والتحقق من فرضية الموضوع، تم تقسيم الدراسة الى ثلاثة المباحث: خصص المبحث الاول الاطار المفاهيمي لاسعار الصرف الاجنبي و الموازنة العامة، بينما تناول المبحث الثاني تحليل تقلبات أسعار الصرف في اقليم كوردستان -العراق للمدة(1997-2013)، في حين اشتمل المبحث الثالث تقدير وتحليل أثرتقلبات أسعار الصرف في الموازنة العامة، وانتهى البحث بجملة من الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الاول

الاطار المفاهيمي لاسعار الصرف الاجنبي و الموازنة العامة

(1-1): مفهوم سعر الصرف (**The Concept of the Exchange Rate**): تشكل أسعار الصرف عنصرا مهما في العلاقات الاقتصادية الدولية، وتعد جزءاً اساسياً من العمل اليومي للوحدات الاقتصادية، وتؤكد هذه الاهمية الاستراتيجية لسعر الصرف التطور في العلاقات التجارية والمالية الدولية، في ظل ظاهرة العولمة، مما يتطلب اداة للتعامل وتسوية المعاملات والمدفوعات الدولية، فالتعامل مع العالم الخارجي ينتج عنه حقوق والتزامات يجب تسويتها، ونظرا لتباين وسائل الدفع من دولة لاخرى فأن ذلك يتطلب تحديد سعر الصرف.ان لسعر الصرف مفهوم موحد ومتفق عليه بالرغم من تعدد تعاريف الباحثين له وهي تؤكد على ان سعر الصرف يتمثل في:-

1- عدد وحدات النقد الاجنبي التي تساوي وحدة واحدة من النقد الوطني ولبلد معين، او عدد وحدات النقد الوطني تساوى وحدة واحدة من النقد الاجنبي ولبلد معين (الحصري، 2010: 90).

2- سعر عملة بلد معين ازاء عملة بلد اخر(Ahuja,2009:713).

3- انه النسبة التي يتم على اساسها مبادلة الوحدات النقدية الوطنية بالوحدات النقدية الاجنبية خلال مدة زمنية معينة(الحسني، 2002: 147-148).

من خلال هذه التعاريف يمكن تعريف سعر الصرف بانه عملية مبادلة عدد وحدات من العملة المحلية بوحدة واحدة من العملة الاجنبية. وهذه العملية تحتاج الى تحديد نسب العملتين لكي تتم عملية المبادلة، اذ ان مبادلة عملة باخرى يقتضي وجود نسبة لمبادلة هذه العملة بتلك، او ثمنهذه العملة مقومة بتلك، ويسمى هذا الثمن بسعر الصرف.

أهمية سعر الصرف الاجنبي: هناك عدة وظائف لسعر الصرف تظهر من خلالها أهمية سعر الصرف كالأتي:- (العيساوي،2008: 272).

1- الوظيفة القياسية : يقصد بها مقارنة أسعار السلع المحلية مع اسعار السلع في السوق العالمية، ويمثل سعر الصرف في هذه الوظيفة بمثابة حلقة الوصل بين الاسعار المحلية والعالمية.

2- الوظيفة التطويرية : يستخدم سعر الصرف لتطوير بعض القطاعات الاقتصادية للدولة من خلال تشجيع تلك القطاعات بمنحها أسعار صرف ملائمة عند الاستيراد والتصدير، كمنح الصناعات الغذائية تلك الاسعار.

3- الوظيفة التوزيعية : يمارس سعر الصرف وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي عن طريق التجارة الخارجية اذ يقوم باعادةتوزيع الدخل القومي بينبلدان العالم، وتعمل هذه الوظيفة من خلال حدوث انخفاضفي سعر الصرف العملة القيادية، فان الدولة الشريك لصاحبة تلك العملة سوف تستفيد،وفي حالة ارتفاع سعر صرف العملة القياديةفان الدولة الشريكة سوف تدفع المزيد من هذه العملة ثمناً لاستيراداتها، وبذلك نستنتج ان سعر الصرف هو عبارة عن اداة ربط بين الاقتصاد الوطني والاقتصاد العالمي.

تحديد سعر الصرف:- ان اسواق الصرف الاجنبي بطبيعتها اسواق تنافسية بدرجة كبيرة بسبب وجود اعداد كبيرة من البائعين والمشترين للصرف الاجنبي يتقابلون في هذه الاسواق، ولديهم دراية ومعلومات تامة ودقيقة بشأن اسعار الصرف بين اي عملتين، لذ فان أسعار الصرف تتحدد بواسطة القوى غير المنظمة للعرض والطلب طالما ان السلطات لا تحاول ان تتدخل لتثبيتها. وفي هذا النوع من الاسواق فأن سعر الصرف التوازني يحدث عند النقطة التي تكون عندها الكمية المطلوبة من العملة الأجنبية تساوي الكمية المعروضة من تلك العملة (بكري،2004: 290). وفي ضوء هذا يمكن القول بأن سعر الصرف يتحدد مثل اية سلعة او خدمة بحسب قوى السوق.

1- الطلب على الصرف الأجنبي: ان الطلب على الصرف الاجنبي مشتق من الطلب على السلع المستوردة، وبهذا يمكن القول بان الطلب على عملة دولة ما قد نجم عن رغبة لاستيراد السلع والخدمات منها او من دولة أخرى لغرض الاستهلاك او الاستثمار أو أي اغراض أخرى، فهناك علاقة عكسية بين قيمة العملة الاجنبية والكمية المطلوبة منها وسيكون الطلب على العملة الاجنبية سالب الميل(Carbugh,2009:375).ويظهر من خلال هذا ان الطلب على الصرف الاجنبي يأتي اساسا من المستوردين الذين يحتاجون الى الحصول على العملة الاجنبية لاستيراد السلع من الدولة الاخرى. والاصل ان العلاقة بين السعر والطلب علاقة عكسية، ومنحنى الطلب يعبر عن العلاقة بين سعر الصرف والطلب من الصرف الاجنبي تحت ظروف معينة مع بقاء الأشياء

الاخرى على حالها. اما اذا تغيرت هذه الظروف فان هذه المنحنى ينتقل بأكمله الى اليمين او الى اليسار بحسب ما اذا كان التغيير بالزيادة أوالنقصان (حشيش و شهاب،2005: 220). ان الطلب على الصرف الاجنبي يعتمد على حجم المعاملات الاقتصادية الدولية في البنود الدائنة في ميزان المدفوعات، وان كمية الصرف الاجنبي المطلوب تتغير عكسيا مع سعره، فحسب قانون الطلب ان السعر المرتفع يجعل الاستيرادات مرتفعة الأسعار بالنسبة الى المشترين المحليين، وذلك لانهم سيدفعون نقودا وطنية اكثر مقابل الحصول على وحدة من النقود الاجنبية. وفي الشكل رقم (1) يظهر انخفاض الباون مقابل الدولار اذ تحرك من 1.60 الى 2.00 نتيجة ازدياد أسعار صادرات المملكة المتحدة، وهذا الازدياد ادى الى انخفاض كمية صادرات المملكة المتحدة مع انخفاض الطلب على الباون. ولهذا فان منحنى الطلب (D) على الباون كما يعرض الشكل هذه العلاقة ويميل الطلب الى الاسفل ومن اليسار الى اليمين (Pilbeam,2006:13-15).

عرض الصرف الاجنبي: إن العرض يأتي اساساً من المصدرين الذين يحصلون على العملة الاجنبية نظير تصدير سلعهم الى الدولة الاخرى ومع ذلك فلا ينبغي الاعتقاد بان طلب وعرض الصرف الاجنبي يأتي فقط من جانب المستوردين والمصدرين، بل الحقيقة انه توجد مصادر اخرى بالأضافة اليهم، ومنها البنوك و السلطات التنفيذية التى تتدخل لشراء أو بيع العملات الاجنبية بقصد تحقيق الموازنة. (حشيش و شهاب،2005: 220).وطبقا لقانون العرض، فان هناك علاقة طردية بين قيمة العملة الاجنبية والكمية المعروضة منها، حيث كلما ارتفعت قيمة تلك العملة

شكل (1)

منحنى الطلب على سعر الصرف الاجنبي

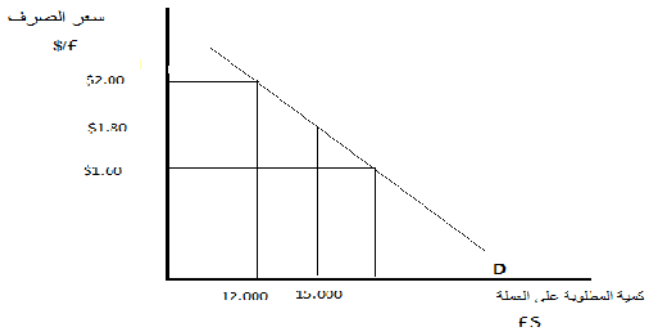

Sources: KeithPilbeam،International Finance،Palgrave Macmillan،3th،2006، p13-15.

الاجنبية في السوق المذكور كلما ادى ذلك الى زيادة الكمية المعروضة منها، وبالتالي سيكون منحنى العرض موجب الميل(الحسني، 2002: 161-162)، وكما هو واضح في الشكل الاتي:

شكل (2)

منحنى عرض الصرف الاجنبي

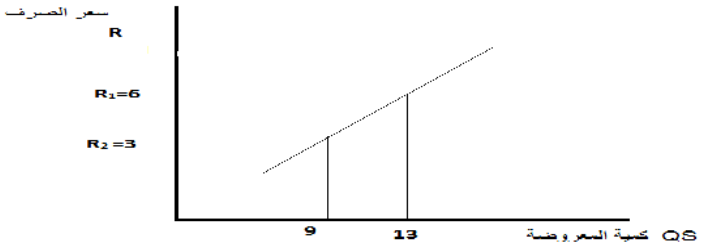

المصدر : عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، مجدلاوى، عمان، ط2، 2002 ، ص162.

سعر الصرف التوازني: بما أن السلطات النقدية لاتحاول ان تتدخل لتثبيت اسعار الصرف او تقييد حركتها، فان سعر الصرف التوازني محدد بقوى السوق، وهذا يعني ان سعر الصرف التوازنى يعتمد على العرض والطلب على الصرف، ولكي يحدث التوازن فلا بُدّ من تحقيق المساواة بين العرض والطلب، ويظهر هذا التوازن منخلالتحليلكلمنمنحنىعرضوطلبالصرف.ويمكن بيان سعر الصرف التوازني للعملة بيانيا بالشكل (3). استنادا الى الشكل (3)، فان سعر الصرف التوازنى (1.55) دولار/جنيه كون ان هذا السعر يوازن بين كمية الجنيهات المطلوبة وبين كمية الجنيهات المعروضة للبيع.

شكل (3)

منحنى سعر الصرف التوازني

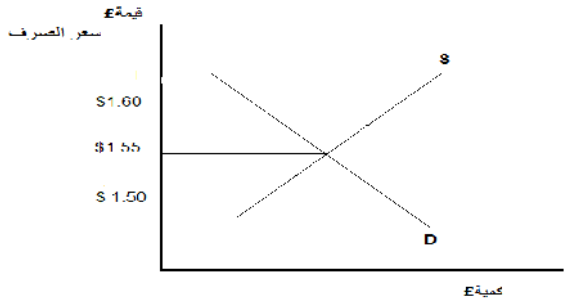

المصدر : عدنان تايه النعيمي، ادارة العملات الاجنبية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،عمان،2012، 157.

سعر الصرف التوازني والعوامل المؤثرة فيه:إن سعر الصرف التوازني سيتغير بمرور الوقت استنادا الى التغير في العرض والطلب او جدول العرض والطلب نتيجة العوامل المؤثرة فيه ويمكن الاشارة الى بعض هذه العوامل كالاتي: -

أ- معدلات الفائدة.

ب- مستوى الدخل.

ت- التغير في التوقعات المتعلقة باسعار الصرف.

ث- السياسات النقدية.

ج- معدلات التضخم او عرض النقد.

(1-2): مفهوم الموازنة العامة: تتعدد مفاهيم الموازنة العامة بتعدد البحوث والدراسات، وتختلف في التشريعات باختلاف الدول وانظمتها السياسية ونظرة كل منها الى الموازنة، الا ان هذه المفاهيم تتقارب وتشابه فيما بينها لانها تحاول ايضاح مفهوم شيءٌ واحد هو المقابلة بين نفقات الدولة وايراداتها. وقبل الاشارة الى بعض من هذه المفاهيم من الضروري ايضاح معنى الموازنة العامة. معنى كلمة الموازنة العامة:الموازنة في اللغة على صيغة مفاعلة من الفعل وازن وتقول وازنت بين الشيئين موازنة ووزانا، ووازنه عادله وحاذاه، ووازن بين الشيئين ساوى وعادل. من هنا جاء ت لفظة الموازنة لتعني" المعادلة، المساواة، المقابلة بين الايرادات العامة والنفقات العامة ".

اما كلمة العامة: فهى مشتقة من الفعل عم بمعنى عم الشيء عموما اى شمل وعم القوم شملهم ويقال : جاء القوم عامة أي جميعاً (مجمع اللغة العربية، 2008: 232-233). وبهذا فان الموازنة العامة تختص بالاموال العامة التي هي لعموم الناس. وكلمة الموازنة العامة في اللغة الفرنسية والانجليزية يطلق عليها اسم (Budget)، ويرجح المؤلفون ان هذا الكلمة في الاصل مشتقة من كلمة (Bougette) الفرنسية القديمة، وهى الكيس الذي يضع به الخازن الأموال لينفق منها ويصرف، ثم اخذت هذه الكلمة بريطانيا وحورتها الى(Budget) .

وهناك فرق بين مصطلحي الموازنة والميزانية والذي يؤدي الى حدوث لبس لدى القارىء في بعض الاحيان وهذا الالتباس غير موجودة في اللغة الانجليزية فالميزانية تعني(Balance Sheet)، أما الموازنة فتعني (Budget) ولذلك من الضروري بيان الفرق بين المصطلحين، وتكون الفروق كما يلي :-

1- ان الهدف من الموازنة هو تحقيق التخطيط والرقابة، في حين تهدف الميزانية الى ايضاح المركز المالي للمنشاة،وبهذا تكون الموازنة اداة للتخطيط.

2- تحتوى الموازنة على ارقام تقديرية محددة مقدما قبل ان تحدث العمليات فعلا، في حين تحتوي الميزانية على ارقام فعلية عن عمليات حدثت فعلا، ومن خلال هذا يمكن القول بان الميزانية اقرب الى مفهوم الحساب الختامي والعمومية. وهذا يعنى ان الميزانية هي التي تمثل المركز المالي للمؤسسات لا الموازنات (خصاونة، 2010: 317).

3- تعد الموازنة عن مده محددة مقبلة، في حين ان الميزانية تعد في تأريخ محدد عن مده مضت.

وتتفاوت التعريفات للموازنة العامة حسب الغرض الذي يهدف اليه صاحب التعريف وكالآتي:-

أ- هي تقدير تفصيلي احتمالي لنفقات الدولة وايراداتها لمدة زمنية مقبلة تكون عادة سنة يتم اعدادها من قبل السلطة التنفيذية ويتم اعتمادها من قبل السلطة التشريعية (يونس، 2004: 191).

ب- وثيقة تتضمن تقديراً لنفقات الدولة وايراداتها لمدة محددة ومقبلة من الزمن غالبا ماتكون سنة والتي يتم تقديرها في ضوء الأهداف التي ترنو اليها فلسفة الحكم (العلي وكداوي، 1988: 272).

ت- هي عبارة عن عملية توقع واجازة للنفقات وايرادات الدولة العامة عن مدة زمنية مقبلة عادة تكون سنة، وتُعبِّر عن أهدافها الاقتصادية والمالية (حشيش، 1992: 269).

ث- هي سجل للايرادات والنفقات العامة للحكومة خلال مدة زمنية وهى عادة سنة، وتسعى الحكومة خلال تلك المدة لتمويل هذه النشاطات التي تم رسمتها من قبل(Shah,2007: 28-29).

ج- هي التخطيط المستقبلي، والموازنة الجيدة التي تعتمد على تنبؤ جيد للمستقبل، وفي الادبيات الاقتصادية ترتبط الموازنة العامة بالايرادات والنفقات العامة (Klay and Vonasek,2008: 379)

بناءً على هذه التعاريف يمكن الاستخلاص بأن الموازنة العامة :-

- هي بيان تقدير مفصل لاير ادات الدولة ونفقاتها، والمعدة من قبل السلطة التنفيذية ومعتمدة من قبل السلطة التشريعية .
- حيث تضع الموازنة العامة على اساس تقديرات احتمالية للنفقات والايرادات ولكن في ضوء كثير من الاهداف التي تعكس سياسة الحكومة تجاه كثير من النشاطات الاقتصادية والاولويات
- انها تعبير مالي عن أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية .
- خطة مالية تنفيذية لسنة مقبلة، وتسعى الحكومة عن طريقهالتمويل كافة النشاطات الاقتصادية التي تم رسمتها من قبل .
- هي وسيلة وأداة للرقابة المالية العامة، بحيث لايمكن ان تنحرف عن اهدافها الاساسية بحكم رقابة السلطة التشريعية.

(1-3): **تحليل العلاقة بين أسعار الصرف والموازنة العامة:**-تأتي العلاقة بين أسعار الصرف والموازنة العامة من خلال تحليل العلاقة بين ارتفاع او انخفاض قيمة العملة وما يترتب على هذا من جملة تداعيات على الموازنة العامة للدولة، ان الموازنة العامةبمختلف بنودها، علاقة بالتغيرات التي تحدث في أسعار صرفالعملات، ويمكن تسليط الضوء على آثار تلك الحالات على الموازنة العامة سواء كانت بالعجز او الفائض، ولهذا الغرض يركز البحث على حالتين ارتفاع وانخفاض سعر الصرف وآثارهما على الموازنة العامة وكالاتي:-

اولاً:-في حالة انخفاض أسعار الصرف :- يعتبر سعر الصرف اداة نقدية شديدة التاثير على المعاملات الجارية مع العالم الخارجي والمعاملات الراسمالية على السواء، ففي مجال السلع الغذائية نجد ان تأثير هذه الاداةعلى حركة الاستيراد والتصدير لهذه السلع. ان انخفاض سعر الصرف يؤدى الى الحد من الواردات ومن ثم انخفاض الكميات المستوردة من السلع الغذائية لارتفاع أسعارها بالعملة المحلية، ويتحول الطلب في معظمه الى السلع الغذائية المنتجة محليا وهو ما يؤدى الى زيادة أسعارها وانخفاض الطلب المحلي عليها، ويؤدى انخفاض سعر الصرف المحلي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار على نحو يؤدى الى تدهور القيمة الحقيقية للارصدة النقدية، مما يدفع

الى زيادة الطلب على النقود وانخفاض مستوى الناتج القومي والتشغيل نتيجة استمرار الزيادة السنوية في أسعار السلع الاستهلاكية (عبدالمولى،1995: 214-215).اما فيما يتعلق بالو اردات من المعدات الراسمالية والالات والمدخلات المستوردة فان انخفاض سعر الصرف المحلي يترتب عليه ارتفاع نفقات انتاج كثير من المنتجات التي تستخدم الخامات والالات المستوردة، ونظرا للحاجة الماسة لهذه المدخلات، وتعذر انتاجها محليا فقد تضطر المشروعات المحلية الى تخفيض حجم طاقتها الانتاجية والى عدم التوسع في الانفاق الاستثماري، وحتى بافتراض قدرة هذه المشروعات على تعويض هذا الاثر جزئيا عن طريق زيادة صادراتها. فان اصحاب هذه المشروعات سيكونون غير راغبين في القيام باستثمارات جديدة بسبب نقص الطلب المحلي الناتج عن ارتفاع المستوى العام للأسعار(عبدالمولى، نفس المصدر). حيث أن الأثر لتلك الحالة هو إثقال كاهل الموازنة العامة للدولة بسبب ارتفاع الأسعار،مما يضطر الدولة إلى تحمل التكاليف الاجتماعية للتكييف الاقتصادي، وكذلك زيادة عبء القروض الخارجية وهذا ينعكس على الموازنة العامة ويؤدى الى عجزها.وهذا من جراء التضخم الذي أحدثته تلك التقلبات في أسعار الصرف في الداخل. وفيما يتعلق بمدفوعات الدول لفوائد وأقساط القروض الخارجية خاصة المستحقة منها، تتأثر هي الأخرى بفعل تقلبات أسعار الصرف، حيث تتحمل الموازنة العامة للدولة أعباء إضافية للقروض الأجنبية عند تقويمها بالعملة المحلية، وتزداد قيمة خدمات تلك القروض مقومة بالعملة المحلية عند تخفيض قيمة هذه الأخيرة، وتزداد حدة هذا العبء على الموازنة العامة في حالة ارتفاع أسعار الفائدة على القروض الخارجية، بعكس ما إذا كانت أسعار الفائدة تتجه نحو الانخفاض(بوعتروس،2008: 110-111). وعندما تواجه الحكومة عجزا في الموازنة، يكون لزاما عليها الاقتراض لدفع فواتيرها (ساموبلسون و نوردهاوسن، ترجمة عبدالله، 2001: 200) . أي عند انخفاض سعر الصرف فان هذا يؤدي الى ارتفاع الأسعار وقيمة الصادرات وبالتالي انخفاض حصيلة الضرائب على الصادرات و انخفاض النفقات على المستوردات وبالتالي انخفاض العبء عن الموازنة العامة ثم انخفاض عجز في الموازنة العامة، اضافة الى ذلك يؤدي الى انخفاض الاستثمارات المحلية و الناتج المحلى الاجمالي بسبب ارتفاع نفقات انتاج كثير من المنتجات التي تستخدم الخامات والالات المستوردة، ونظرا للحاجة الماسة لهذه المدخلات.

ثانياً:- في حالة ارتفاع أسعار الصرف :- ان ارتفاع أسعار الصرف يؤدي الى خلق حالة تؤثر على الطلب الكلي للسلع و الخدمات بسبب ارتفاع أسعارها محلياً، وفي المقابل زيادة الطلب على السلع المستوردة مما يؤثر سلباًعلى حركة الحساب الجاري وبالتالي على ميزان المدفوعات هذا من جانب ومن جانب آخر يؤدي الى انخفاض نسبة الضرائب على الصادرات ثم انخفاض الايرادات في الموازنة العامة، وفي الوقت نفسه زيادة النفقات على المستوردات. ولم تتوقف تلك الآثار الى هذا الحد بل تمتد الى القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محليا، وتجعل أسعار الواردات اكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين (الحجار، 2003: 135). ونستنتج من خلال هذا التحليل بالنسبة لارتفاع سعر الصرف وتأثيره على الموازنة العامة، أن هناك علاقة بين أرتفاع سعر الصرف وعجز الموازنة العامة أي عندما يرتفع سعر الصرف يؤدي ذلك الى انخفاض الأسعار، وقيمة الصادرات، وبالتالي انخفاض حصيلة الضرائب على الصادرات و ارتفاع قيمة الاستيرادات وزيادة النفقات على المستوردات وبالتالي اثقال كاهل الموازنة العامة ثم ازديادالعجز في الموازنة العامة .

المبحث الثاني

الاطار التحليلي لسعر الصرف و الموازنة العامة في اقليم كوردستان - العراق لمدة(1997 - 2013)

(2-1) تحليل تقلبات أسعار الصرف:

ان وجود نظام نقدي فى أي بلد ما يعد المرتكز الاساسي للسيطرة على المتغيرات النقدية والمالية واستقرارها، ومن خلال هذا المنظور يظهر بأنه لا يوجد في اقليم كوردستان أي نظام نقدي بالمفهوم الصحيح وانما حالة خاصة ظهرت داخل الأقليم بعد ان سحبت السلطة المركزية إداراتها في العام 1991 من الاقليم تاركة عملتها الرسمية (الطبعة السويسرية)[*]، تعمل داخل اقليم كوردستان - العراق (الدوسكي،2003: 77). ورغم عدم وجود نظام نقدي في اقليم كوردستان فقد تم استخدام الدولار والعملات الأخرى في اقتصاد الاقليم وبشكل واسع كسائر الاجزاء والمحافظات العراقية الاخرى في بداية التسعينيات، ويعود هذا الى عدم الاستقرار النقدي والمالي الناجم من الحصار الاقتصادي والحروب المتتالية لتي شُنت على العراق، والتي اثرت بشكل مباشر على كافة المتغيرات الاقتصادية ومن أبرزها أسعار الصرف وأدت إلى تراجع سعر الصرف للدينار العراقي تجاه العملات الاخرى، والى عدم الثقة بالدينار العراقي وبالتالي الى استخدام العملات الأخرى ولاسيما الدولار الامريكي للمحافظة على القيمة الحقيقية للثمن من التقلبات التي قد تنشا في حالة الاعتماد على الدينار العراقي، ومن خلال هذا يتضح بان اقتصاد اقليم كوردستان اقتصاد غير مستقل بمعنى انه مرتبط بالاقتصاد المركزي للدولة العراقية.

وانعكست هذه السمة في عدم امكانية التحكم بنسبة أسعار الصرف وبخاصة الدولار الامريكي في السوق وتقلباتهامما أثر كثيراًفي سير النشاطات الاقتصادية في الاقليم.

ومنذ انتفاضة آذار عام 1991 وحتى سقوط النظام في العام 2003 مر اقتصاد اقليم كوردستان بكثير من التقلبات النقدية والمالية، وانعكست هذه التغيرات على كافة جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في الاقليم. وبعد هذه المدة بدأت مرحلة جديدة ولكنها اختلفت مع سابقتها في الكثير من الاحداث ومنها:-

1- سقوط النظام السابق.
2- رفع الحصار الاقتصادي على العراق.
3- تشكيل السلطة الادارية المتمثلة بمجلس الحكم.
4- الأنفتاح الاقتصادي بين الاقليم والبلدان المجاورة وتنشيط الحركة التجارية
5- تخصيص (17%) من الموازنة العراقية لاقليم كوردستان.

[*].بعد اصدار الدينار العراقي عام 1932 وربطه بالجنيه الاسترليني حتى عام 1959 حيث قرر البنك المركزي العراقي ربطه بالدولار الامريكي دون تغير بقيمته. وبعد حرب الخليج الثانية وبسبب عقوبات الامم المتحدة فلم يعد هناك اصدار للدينار السابق (المطبوع من سويسرا)، وتم استبداله بطبعة جديدة من الدينار اقل جودة في حين عرفت السابقة باسم الطبعة السويسرية.

كل هذه الاحداث انعكست بشكل مباشر او غير مباشر على اقتصاد اقليم كوردستان. اما بالنسبة للتغيرات التي طرأت على أسعار الصرف في الاقليم فكانت انعكاساتها كثيرة على الاوضاع الاقتصادية وبخاصة في مجال التبادل التجاري، لذا فأنه من خلال هذا التحليل نلقي الضوء على أهم التقلبات التي حدثت على أسعار الصرف في اقليم كوردستان- العراق ووفقاً للفقرات ألاتية:-

(2-1): تحليل تقلبات أسعار الصرف في اقليم كوردستان خلال المدة 1997-2013

مما لاشك فيه ان أسعار الصرف للدولار الامريكي في عام 1997 بلغت (3847) دينار للدولار الواحد، ولكن بعد التغيرات التي حدثت بداية عام 2003 وصدور قانون البنك المركزي الجديد سنة 2004 اتخذت عدة اجراءات لبدأ المزادات على النقد الاجنبي لغرض تحقيق الاستقرار النقدي والمالي،وشهد سعر صرف الدينار العراقي مقابل العملات الاخرى تحسنا ملحوظا خلال هذه المدة ، فبعد ان بلغ سعر صرف الدينار العراقي نحو (1369) دينار للدولار الواحد عام 2003 تحسن بشكل مستمر حتى وصل الى (1184) دينار للدولار في عام 2009 . ويمكن توضيح هذه التقلبات من خلال الفقرات الأتية:-

أولاً:- أسعار صرف الدولار الامريكي مقابل الدينار العراقي :-يتضح في الجدول (1) الأتي:-

1- حصل اكبر انخفاض لنسبة التغير السنوي لأسعار صرف الدولار ألامريكي مقابل الدينار العراقي تقع في العام 2003 اذ بلغ (41.7-%)، وهذا الانخفاض يعود الى:-

أ- التغيرات السياسية والاقتصادية في العراق وتأثيراتها على اقتصاد اقليم كوردستان بعد سقوط النظام السابق.

ب- تشكيل ادارة جديدة للعراق من قبل سلطات الاحتلال والسير قدماً نحو النظام الديمقراطي في العراق وانعكاساتها على الاقليم.

ت- عرض الدولار الامريكي في المعاملات الداخلية في الاقليم من خلال توزيع رواتب الموظفين بالدولار الامريكي وتعزيز ظاهرة الدولرة فيه، ومن ثم زيادة الارصدة الدولارية مما أدى الى انخفاض أسعار صرفها.

ث- انخفاض قيمة الدولار على المستوى العالمي .

ج- اتباع سياسة نقدية جديدة من قبل البنك المركزي العراقي من خلال دخول البنك المركزي الى سوق الصرف الاجنبي في تشرين الاول 2003 لغاية 2013، حيث نلاحظ بان سعر صرف الدولار الامريكي قد انخفض من (136931) الى (123755) في2013.

2- بينما أعلى نسبة تغير سنوي كانت في العام 2004 اذ بلغت (7.1%)، وهذا يعود الى:-

أ- اصدار كتلة نقدية جديدة وبالتالي زيادة عرض الدينار العراقي ومن ثم ارتفاع أسعار صرف الدولار الامريكي امام الدينار العراقي.

ب- زيادة الطلب على الدولار بسبب زيادة الاستيرادات.

3- وبخصوص معدل النمو لأسعار صرف الدولار الامريكي مقابل الدينار العراقي خلال المدة (1997-2002) فقد بلغت (9-%)، وهذا يعود الى الأسباب الأتية:-

أ- الاستقرار النسبي للاوضاع السياسية بعد انتهاء الاقتتال الداخلي .

ب- تنشيط الحركة التجارية بين كافة محافظات الاقليم وتأثيرها على معدل التبادل التجاري.

ت- تنفيذ برنامج النفط مقابل الغذاء.

4- معدل النمو السنوي لأسعار صرف الدولار الامريكي مقابل الدينار العراقي خلال المدة (2003-2013) بلغ (4.6-%)، وهذا الانخفاض يعود الى الأسباب الأتية:-

أ- احتلال العراق من قبل القوات الامريكية، وبالتالي فتح العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين اقليم كوردستان والحكومة المركزية.

ب- تخصيص نسبة (17%) من الموازنة العامة العراقية لاقليم كوردستان.

5- بلغ معدل النمو السنوي لأسعار صرف الدولار الامريكي مقابل الدينار العراقي خلال المدة (1997-2013) نسبة (6-%) وهذا دليل على وجود تقلبات في أسعار الصرف.

ثانياً:- أسعار صرف الليرة التركية مقابل الدينار العراقي: ان وجود الليرة التركية في العلاقات الاقتصادية مع الحكومة المركزية في السابق وبعدها مع الحكومات المتعاقبة في الاقليم لها ابعاد اقتصادية، وهذا الوجود لليرة التركية يعود الى الموقع الاقتصادي لتركيا هذا من جانب، ومن جانب آخر تعد تركيا القوة الاقتصادية العظمى في المنطقة، وتنعكس هذه الاسباب بفرض تلك العلاقات بين الطرفين سواء كانت من الناحية السياسية أو الاقتصادية. ويمكن توضيح وجود وتأثير الليرة التركية في النشاط الاقتصادي في اقليم كوردستان من خلال الجدول (2)، حيث مر سعر الصرف لليرة التركية مقابل الدينار العراقي بتقلبات مستمرة مع تقلبات الاوضاع الاقتصادية والسياسية ولتوضيح المسألة أكثر نستعين بالفقرات الأتية:-

1- ان اكبر انخفاض لنسبة التغير السنوي لأسعار صرف الليرة التركية امام الدينار العراقي في هذه المرحلة كان في العام 1998، حيث بلغت نسبة (54.1-%)، وهذا يعود الى الاسباب الاتية (خولى، معمر، 2011: 13-24) (ال طعمة، حيدر حسين، 363-381):-

أ- تعرض الأقتصاد التركي الى ازمات سياسية واقتصادية لاسيما خلال السنوات 1998 و1999 نتيجة سياسات الحكومة الائتلافية .

ب- انهيار الاسواق المالية التركية.

ت- ارتفاع سعر صرف الدولار الامريكي وتوجه الناس نحو شرائه تأميناً لاموالهم في تركيا.

ث- ارتفاع معدلات العجز في الموازنة العامة .

ج- زيادة الانفتاح الاقتصادي بين تركيا واقليم كوردستان.

ح- تنفيذ قرار النفط مقابل الغذاء.

خ- انخفاض أسعار صرف الدولار الامريكي مقابل الدينار العراقي.

د- ارتفاع حجم المديونية الخارجية لتركيا نتيجة العجز في الموازنة العامة .

ذ- انخفاظ احتياطي الدولة من العملات الاجنبية .

2- بينما اكبر نسبة للتغير السنوي في معدل أسعار الصرف لليرة التركية كان في العام 2005 اذ بلغت (9.3%)، وهذا يعود الى :-

أ- زيادة الطلب على الصادرات التركية وبالتالي زيادة الطلب على الليرة التركية.

ب- الاستقرار السياسي والاقتصادي في تركيا.

ت- الأرتفاع النسبي لأسعار صرف الدولار الامريكي مقابل الدينار العراقي وبالتالي تأثيرها على استقرار الليرة التركية.

ث- ارتفاع النمو الاقتصادي الذي شهده الاقتصاد التركي من خلال مجموعة من الاصلاحات الاقتصادية والمتمثلة بالاتي:-

- خفض النفقات العامة.
- حذف ستة اصفار من عملة الليرة التركية.
- جذب رؤوس الاموال الخارجية.
- اصلاح قطاعات التعليم والصحة والتعليم المهني وحل مشكلة نقص الايدي العاملة الماهرة وتحسين بيئة العمل.
- مكافحة الفساد وبخاصة بين المسؤولين رفيعي المستوى في الدولة .

3- اما معدل نمو أسعار الصرف خلال المدة (1997-2002)، فقد بلغت (42.1-%)، وهذا الانخفاض لليرة التركية، تجاه الدينار العراقي يعود الى:-

أ- وجود أزمات اقتصادية متتالية في السنوات 1998 و 2001.

ب- حدوث الزلزال المدمر في غرب تركيا.

ت- تأثير قرار 986 على الاوضاع السياسية والاقتصادية .

ث- انخفاض اسعار صرف الدولار الامريكي مقابل الدينار العراقي وبالتالي تأثيره على الليرة التركية بسبب الارتباطات فيما بينهما.

ج- استقرار الاوضاع السياسية والاقتصادية في الاقليم بعد انتهاء الاقتتال الداخلي.

4- معدل النمو لأسعار الصرف لليرة التركية مقابل الدينار العراقي للمدة (2003-2013) بلغ (6.5-%) وهذا الانخفاض يعود الى الأسباب الأتية:-

أ- التغيرات التي شهدها العراق بعد عام2003.

ب- زيادة الإنفتاح الاقتصادي بين تركيا واقليم كوردستان- العراق.

ت- الانتعاش الاقتصادي الذي شهده الاقليم نتيجة زيادة حصة موازنة الاقليم في الموازنة العراقية.

5- معدل النمو لأسعار صرف الليرة التركية مقابل الدينار العراقي للمدة (1997-2013) اذ بلغ (17.7-%).

وهذا يدل على تلك التقلبات التي شهدتها الليرة التركية امام الدينار العراقي

ثالثاً:- أسعار الصرف للريال الايراني مقابل الدينار العراقي: ان وجود الريال الايراني في عملية التدوال الدولية بين اقليم كوردستان وجمهورية ايران الاسلامية شيء لابد منه، وهذا التداول كان قائما حتى في زمن النظام السابق والحرب العراقية الايرانية مستمرة بسبب الواقع الجغرافي والاقتصادي لكلا الطرفين هذا من جانب، **ومن جانب آخر** الارتباط التأريخي والسياسي بين الثورات الكوردية في كوردستان-العراق والجمهورية الايرانية الاسلامية، وقد مرت العلاقات الاقتصادية بكثير من التقلبات المالية والنقدية وأثرت هذه التقلبات في الاوضاع الاقتصادية ومن ضمنها **أسعار الصرف الاجنبي**. **ولقد كان** التطور الذي شهده الريال الايراني تجاه الدينار العراقي مرتبطاً بالتغيرات الاقتصادية والسياسية، ويمكن توضيح تلك التقلبات في ضوء الجدول (2-1-4) **وكالأتي**:-

1- ان اكبر انخفاض لنسبة التغير السنوي لأسعار صرف الريال الايراني مقابل الدينار العراقي كان في عام 2003 اذ بلغت نسبة **الانخفاض** (49.7-%)، وهذا يعود الى:-

أ- تدهور الاقتصاد الايراني بسبب فرض العقوبات الدولية و التوترات السياسية بين ايران والولايات المتحدة الامريكية، بسبب قضية الملف النووي الايراني.

ب- العقوبات المفروضة على البنك المركزي الايراني والتي أدت الى نقص كبير في العملات الاجنبية.

ت- ارتفاع نسبة التضخم تدريجياً.

2- بينما كان أعلى نسبة للتغير السنوي في العام 2004 اذ بلغت (16.5%)، وهذا يعود الى:-

أ- ارتفاع الضغوط الدولية على ايران بسبب الملف النووي.

ب- زيادة الطلب على الصادرات الايرانية.

ت- ارتفاع أسعار الدولار مقابل الدينار العراقي.

3- ولقد بلغ معدل النمو لأسعار صرف الريال الايراني مقابل الدينار العراقي خلال المدة (1997-2002) (16.6-%) وهذا يعود الى الأسباب الأتية:-

أ- الانخفاض المستمر لقيمة الريال الايراني

ب- تأثير لقرارات المتعلقة بالعراق ومن ضمنها الأقليم كقرار النفط مقابل الغذاء.

ت- الحظر الاقتصادي المفروض على ايران من قبل الولايات المتحدة الامريكية.

ث- تأثير انخفاض معدل أسعار الصرف للدولار الامريكي مقابل الدينار العراقي.

4- معدل النمو السنوي لأسعار صرف الريال الايراني مقابل الدينار العراقي خلال (2003-2013) اذ بلغ (14.5-%)، وهذا الانخفاض في تلك المدة يعود الى الأسباب الأتية:-

أ- رفع الحصار عن العراق وتاثيراته على الاقليم وفتح مجالات اخرى للتبادلات التجارية ودخول الشركات الاجنبية الى الاقليم.

ب- استمرار تدهور الاقتصاد الايراني بسبب الضغوط المستمرة من قبل الغرب ولاسيما الملف النووي.

ت- تراجع صادرات النفط الايراني الى اوروبا.

ث- ارتفاع اسعار صرف الدولار نتيجة اكتناز عملات الصعبة من قبل الايرانيين في بيوتهم.

ج- انقطاع نظام النقد والمالية الايراني عن النظام الدولي .

ح- انخفاض أسعار صرف الدولار مقابل الدينار العراقي.

5- بلغ معدل النمو السنوي لأسعار صرف الريال الايراني مقابل الدينار العراقي خلال المدة (1997-2013) (15.2-%). وهذه إشارة واضحة الى التقلبات الملموسة في أسعار الصرف .

جدول (1)

تطورمعدلات أسعار الصرف للعملات الرئيسة

مقابل الدينار العراقي في اقليم كوردستان للمدة (1997-2013)

السنوات	(100) الدولار الامريكي		(100)الليرة التركية		(1000) تمن الايراني (التمن)	
	الدولار الاميركي مقابل الدينار العراقي	معدل التغير السنوي%	الليرة التركية مقابل الدينار العراقي	معدل التغير السنوي%	الريال الايراني مقابل الدينار العراقي	معدل التغير السنوي%
1997	384706		2552361		7958	
1998	296103	-23.0	1172722	-54.1	5063	-36.4
1999	288071	-2.7	718022	-38.8	3372	-33.4
2000	273715	-5.0	436458	-39.2	3280	-2.7
2001	271453	-0.8	256292	-41.3	3377	3.0
2002	234731	-13.5	160667	-37.3	2924	-13.4
2003	136931	-41.7	93051	-42.1	1470	-49.7
2004	146676	7.1	101071	8.6	1713	16.5
2005	147878	0.8	110511	9.3	1661	-3.0
2006	148435	0.4	102144	-7.6	1620	-2.5
2007	127273	-14.3	95839	-6.2	1412	-12.8
2008	120822	-5.1	100056	4.4	1452	2.8

2009	118400	-2.0	78833	-21.2	1195	-17.7
2010	118606	0.2	79694	1.1	1165	-2.5
2011	120236	1.4	74586	-6.4	984	-15.6
2012	123471	2.7	69167	-7.3	571	-42.0
2013	123755	0.2	66050	-4.5	380	-33.4
معدل النمو1997-2002		-9.0		-42.1		-16.6
معدل النمو 2003-2013		-4.6		-6.5		-14.5
معدل النمو 1997-2013		-6.0		-17.7		-15.2

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على :

-البنك المركزي،فرع اقليم كوردستان،شعبة المحاسبة،بيانات يومية(غير المنشورة)

-حكومة اقليم كوردستان، وزارة التجارة و الصناعة، مديرية التجارة العامة،مديرية الرقابة التجارية،اربيل،السليمانية، دهوك.

-مكتب سولاف لتبادل العملات،محافظة دهوك.

- تم ايجاد معدلات أسعارصرف العملات الرئيسة مقابل الدينار العراقي والتغير السنويي ومعدلات النمو على مستوى الاقليم من قبل الباحث.

(2-2): تطور الموازنة العامة : مرت الموازنة العامة في اقليم كوردستان بتطورات كثيرة سواء كانت من الناحية الكمية أو النوعية ، فمن الناحية الكمية شهدت الموازنة العامة زيادات كبيرة ومستمرة وخاصة عندما شارك اقليم كوردستان بحصته من الايرادات في الموازنة العراقية ، اما من الناحية النوعية فقد اتخذت الموازنة العامة طابعاً قانونياً وتمت اعلانها رسميا في جريدة الرسمية ومناقشتها في البرلمان بشكل مختلف عما كان عليه سابقاً، ولكن رغم هذه التطورات فان الموازنة لم تشهد اي فائض خلال مدة الدراسة وهذا يعود الى كثير من الاسباب كالاعتماد على حصة الاقليم في الموازنة العراقية وعدم تنويع مصادر الايرادات ، فضلا عن عدم ترشيد الانفاق العام، لذا فاننا سنختصر حديثنا عن التطور العجز في الموازنة.

ويحصل العجز في الموازنة العامة عندما يكون النفقات العامة اكثر من الايرادات العامة، بمعنى عدم قدرة الايرادات العامة على تغطية النفقات العامة ، وتعود اسباب هذا الى عدم تطوير الانظمة التي تتعلق بآلية الايرادات العامة. ويمكن تقسيم تطور الموازنة العامة في هذه المدة الى مرحلتين مختلفتين حسب الاوضاع الساسية والاقتصادية وكالاتي:-

المرحلة الاولى:- 1997-2002

تعد مشكلة عجز الموازنة العامة من اهم المشكلات الاقتصادية التي تشغل المهتمين في مجال السياسة المالية والنقدية بسبب تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية وخلق الاختلال في هيكل الموازنة العامة، وفي حالة حدوث عجز في الموازنة العامة تضطر الحكومات للجوء الى تمويل تلك العجوزات عن طريق الاقتراض او اصدار العملة وترشيد الانفاق العام، والعمل على ايجاد مصادر اخرى لزيادة حجم الايرادات العامة سواء كانت الايرادات الضريبية مباشرة او غير مباشرة من اجل الوصول الى التوازن والاستقرار الاقتصادي ليتجنب الاثار السلبية لعجز الموازنة العامة. ولذا يمكن القول بان العجز في الموازنة العامة له دور هام في تفاقم وزيادة الاختلالات المالية والاقتصادية، وتنعكس اثار ذلك العجز سلبا على الاداء الاقتصادي والمالي وتفاقم حدة المشاكل.

وقد وجدت الموازنة العامة في الحكومات المتعاقبة في اقليم كوردستان نفسها امام عجز مستمر طيلة مدة الدراسة ولكن بمعدلات متفاوتة من سنة الى اخرى وكما هو مبين في الجدول (2-2-9) وكالاتي:-

1- ان اعلى نسبة تغير في عجز الموازنة كان في العام 2001 حيث بلغت النسبة (36.8%) وارتفع العجز من (97359) مليون دينار عام 1997 الى (114684)مليون دينار عام 2001. ويعود هذا الارتفاع في العجز الى:-

أ- زيادة النفقات العامة في القطاع الخدمي اكثر من الانتاجي.

ب- عدم وجود مصادر جديدة لتمويل تلك الزيادات في النفقات العامة.

ت-زيادة نسبة الموظفين في الحكومة في تلك السنة، وبالتالي ادت الى زيادة النفقات الجارية في المو ازنة.

ث- تنفيذ قرار 986 النفط مقابل الغذاء وهذا أدى الى انخفاض الايرادات الضريبية في المنافذ الحدودية.

ج- عدم الترشيد في النفقات العامة.

2- اما ادنى نسبة تغير في العجز كانت في العام 2000 حيث بلغت (19.8-%)، ويلاحظ انخفاض العجز من (104555) في العام 1998 الى(83805) عام 2000. ويعود هذا الانخفاض في العجز الى:-

أ- انخفاض النفقات العامة من(585192) في العام 1999 الى(491947) عام 2000. بعدما عانت الموازنة العامة العجز في عام 1998 وأثاره على الارتفاع في المستوى العام للاسعار (التضخم).

ب- عدم وجود مصادر ثابتة للايرادات حتى يمكن من خلالها الاستمرار في النفقات العامة ، وهذا ادى الى اللجوء الى تخفيض النفقات ومن ثم تأثيره على انخفاض العجز في الموازنة.

3- وفيما يتعلق بمعدل النمو في تلك المرحلة فقد بلغت النسبة (7.7%) وهذا يدل على الزيادة في عجز الموازنة نتيجة الزيادة في النفقات العامة، وعدم قدرة الايرادات العامة لتغطية تلك الزيادات في النفقات ومن جانب اخر يرتبط العجز في الموازنة بشكل مباشر بالنفقات العامة.

المرحلة الثانية:- 2003-2013

وجدت الموازنة العامة في اقليم كوردستان نفسها امام العجز المستمر في هذه المرحلة ايضاً ولكن باختلاف الاوضاع المالية والاقتصادية في المرحلة الاولى، فقد طرأت كثير من التغيرات على الموازنة العامة، نتيجة تلك التغيرات التي حدثت على كل من الايرادات والنفقات العامة وبمعدلات متفاوتة وكالاتي :-

1- ان اعلى نسبة تغير في عجز الموازنة وقعت في العام 2007 حيث بلغت نسبة التغير الى(1708.9%) وارتفع العجز من (103116) دينار عام 2006 الى (1865304) دينار عام 2007. ويعود هذا الارتفاع في العجز الى:-

أ- زيادة النفقات العامة في العام 2007 حيث ارتفعت النفقات العامة الى (7846660) في حين هذا المبلغ (4418818) عام 2006.

ب- زيادة حصة الاقليم في الموازنة العامة المركزية نتيجة تقاسم الايرادات حسب نسبة السكان، ويعود هذا الارتفاع المستمر في حصة الموازنة العامة لاقليم كوردستان في الموازنة العامة العراقية نتيجة تصدير النفط العراقي مما ادى الى الزيادة في الانفاق العام ثم ارتفاع العجز في الموازنة.

ت- عدم قدرة ضبط الايرادات المحلية في الأقليم من قبل السلطات المالية ووجود الاقتصاد الموازي(الـ)او الخفي (اقتصاد الظل)

ث- كثرة النشاطات الاقتصادية التي يتم فيها التهرب الضريبي.

ج-عدم وجود التخطيط اللازم للموازنة العامة وعدم الالتزام بمبادئه وقواعده.

جدول (2)

تطور الموازنة العامة لاقليم كوردستان- العراق في المدة 1997-2013 (مليون دينار)

سنوات	الايرادات العامة	النفقات العامة	العجز أو الفائض في الموازنة العامة	تغير السنوي للعجز%
1997	347402	444761	-97359	
1998	463157	572680	-109523	12.5
1999	480637	585192	-104555	-4.5
2000	408142	491947	-83805	-19.8
2001	391861	506545	-114684	36.8
2002	548184	678204	-130020	13.4
2003	789956	896089	-106133	-18.4
2004	2878345	2914617	-36272	-65.8
2005	3222007	3651075	-429068	1082.9
2006	4315702	4418818	-103116	-76.0
2007	5982356	7847660	-1865304	1708.9
2008	6580784	7628783	-1047999	-43.8

2009	8283172	8857263	-574091	-45.2
2010	10597176	11432176	-835000	45.4
2011	12386000	13950670	-1564670	87.4
2012	13200950	15245797	-2044847	30.7
2013	15257849	16942749	-1684900	-17.6
معدل النمو1997-2002			-108517.4	7.7
معدل النمو2003-2013			-935581.8	244.4
معدل النمو1997-2013			-677124.2	170.4

المصدر :- من عمل الباحث بالاعتماد على:

-وزارة المالية و الاقتصاد، مديرية الموازنة العامة، السجلات الرسمية و استمارات تقديرات الايرادات الموحدة لحكومة اقليم كوردستان.

-حكومة اقليم كوردستان،مديرية المالية العامة،شعبة الموازنة العامة، ادارة السليمانية من عام 1997-2006.

-اقليم كوردستان العراق،المجلس الوطني لكوردستان العراق،مجموعة القوانين و القرارات الصادرة عن المجلس الوطني لكوردستان العراق من 1997.1.1-1998.12.31

-مجلة الوقائع كوردستانية، للسنوات(2002،2001،1998،1997، 2007، 2008،2009،2010،2011،2012،2013)

-حكومة اقليم كوردستان،وزارة التخطيط،مديرية الموازنة للمشاريع الاستثمارية.

ح- عدم وجود الرقابة اللازمة لتلك الانحرافات التي حدثت اثناء تنفيذ البنود المعتمدة في الموازنة العامة.

خ-تمرير الموازنة العامة من قبل السلطات التشريعية وعدم المراجعة تلك العجوزات المستمرة في الموازنة رغم الزيادة المستمرة في الايرادات الحكومية.

د- زيادة التوظيف في القطاع العام لدوافع سياسية بدلا من خلق فرص عمل في القطاع الخاص وعدم وجود رؤية مستقبلية تجاه تلك الاثار الذي يترتب على هذا التوظيف ومن ثم زيادة النفقات الجارية.

2- اما ادنى نسبة تغير في العجز كانت في العام 2006 حيث بلغت (76-%)، وقد انخفض العجز في الموازنة من(429068) في العام 2005 الى(103116) عام 2006. ويعود هذا الانخفاض في العجز الى:-

أ- زيادة حصة الاقليم في الموازنة العامة المركزية حيث زادت الحصة بعد الاستقطاعات للنفقات السيادية والحاكمة تحت مسميات متنوعة من قبل الحكومة المركزية. ويعود هذا الارتفاع المستمر في حصة الموازنة العامة للأقليم في الموازنة العامة العراقية نتيجة ارتفاع اسعار النفط وزيادة كميات تصديره.

ب- ارتفاع في الايرادات العامة من(3222007) دينار في العام 2005 الى(4315702) دينار عام 2006.

3- اما بخصوص معدل النمو في هذه المرحلة فقد بلغت النسبة (244.4%)، وهذا المعدل كان عالياً ويدل على وجود اختلال في الموازنة العامة وعدم التمكن من الاستفادة في تلك الزيادات المستمرة من الايرادات العامة في الموازنة العامة، في اقليم كوردستان هذا من جانب، ومن جانب اخر عدم الاستفادة من هذه الموارد الاقتصادية في اقليم كوردستان وتوظيفها بهدف خلق مصادر اخر ى لتنويع مصادر الايرادات العامة في الاقليم كالضرائب بانواعها وانتعاش القطاعات العاطلة في الاقتصاد لتغطية تمويل النفقات المتزايدة وعلاج تلك الاختلالات في الهيكل الاقتصادي.

وهكذا شهدت الموازنة العامة في اقليم كوردستان عجزاً مستمراً ولكن بدرجات متفاوتة، ولم يتحقق اية فوائض مقارنة بالأرتفاع المستمر في الايرادات،لم نرى أي تحول للعجز الى فائض في تلك السنوات مع كل هذه التغيرات في حجم الايرادات.

المبحث الثالث

تقدير وتحليل أثرتقلبات أسعار الصرف في الموازنة العامة

يتكون الأنموذج من ثلاثة متغيرات مستقلة ومتغير تابع وفق الصيغة الأتية:

$$BD = b_0+b_1X_1+b_2X_2-b_3X_3+u$$

حيث ان:

BD: يمثل الموازنة العامة(عجز الموازنة)

X_1: سعر الصرف للدولار الامريكي

X_2: سعر الصرف لليرة التركية

X_3: سعر الصرف للريال الايراني

u: المتغير العشوائي

يبدو ان هذا النموذج يختلف عن النموذجين السابقين اذ ان بياناتهالمتمثلة بسلسلة زمنية من البيانات من حاصل طرح الايرادات العامة من النفقات العامة هذا من جانب ومن جانب الاخر فان نتائج تلك العملية كانت العجز المستمر في الموازنة العامة لاقيلم كوردستان، بمعنى ان النتائج كانت سالبة ولذا لايمكن اجراء كافة الصيغ على هذا الأنموذج مثلاً الصيغة اللوغاريتيمة. وقد حاول الباحث الوصول الى الطريقة الملائمة لتلك البيانات واستخدم الانحدارين البسيط والمتعدد في ضوء النتائج المتحصلة من تلك الاختبارات التي تتوافق مع المعايير الاحصائية والقياسية وكالاتي:-

الجدول (3)

معادلات الانحدار ونتائج الاختباراتللموازنة العامة في اقليم كوردستان - العراق للمدة (1997-2013)

نوع الصيغ والمحاولات	المعلمات المقدرة	Coefficient	S.E	t	VIF	R^2	$\overline{R}^2$	F	DW
الخطي	B_0	-1599166	461817	-3.4		57	47	5.9	1.80
	B_1	-2.0	5.2	-0.3	11.9				
	B_2	-1.7	0.6	-2.6	10.7				
	B_3	855.2	378.4	2.2	30.5				
اللوغاريتمي	B_0	1.63	0.80	2.0		75	0.62	6	1.40
	B_1	-0.190	0.09	-1.9	9.5				
	B_2	0.017	0.03	0.5	8.9				
	B_3	0.064	0.037	1.7	5.3				
	D2005	-0.167	0.017	-9.3					
	D2007	-0.318	0.022	-14.3					
التربيعي	B_0	-1165725	274985	-4.2		40	0.27	2.9	1.23
	B_1	4.1	1.6	0.2	17.2				
	B_2	-7.6	6.6	-1.1	46.4				
	B_3	0.08	0.09	0.8	99.3				

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج (E-views8).

بعد مجموعة من المحاولات لتقدير دالة الموازنة العامة كانت النتيجة هي اختيار الأنموذج المناسب لهذه البيانات، لانه لايمكن اخذ اللوغاريتم للقيم السالبة ولايستطيع حذف الاشارة، وكان الحل اخذ اللوغاريتم عن طريق log(revenues/expenditure)، وهذه الطريقة معتمدة لغايات عجز الموازنة وعجز الحساب التجاري والحساب الجاري، وبعد تقدير المعادلة ظهر بان حساب معادلة عجز الموازنة غير معنوية ، وتم رسم البواقي للمعادلة وتبين ان سنة 2005 و 2007 غير طبيعيتين لذا قمنا بتكوين متغير وهمي ليمتص هذا الوضع فتحسنت النتيجة واصبح سعر صرف الدولار مؤثراً في حين ان سعر الليرة التركية والريال الايراني لا أثر لهما، وكان هذا الأنموذج اكثر ملائمة من غيره لتقدير تلك الدالة في ضوء منطق النظرية الاقتصادية والمعايير الاحصائية والقياسية وقد توصل الباحث في هذا التقدير الى االصيغة الأتية :-

BD = 1.63 - 0.19LOG(X_1) + 0.017LOG(X_2) + 0.064LOG(X_3) - 0.163*D2005 - 0.318*D2007

S.E: (0.80) (0.09) (0.03) (0.03) (0.01) (0.02)

t: : (2.0) (-1.9) (0.5) (1.7) (-9.3) (-14.3)

R2= 75، $\overline{R}^2$ = 62 F= 6 D.W= 1.40

ومن خلال هذا يظهر بان الليرة التركية والريال الايراني لا تأثير لهما على عجز الموازنة وهذا يدل على ان اقتصاد الاقليم لا يتأثر بالاقتصاد التركي ولا الايراني. أما بالنسبة للمستوى المعنوي 5% (0.05) فهذا هو المعيار الاحصائي لنسبة الخطأ بشكل عام ، حيث ان الاقتصاديين يتقبلون النتيجة حتى عند نسبة 10% (0.10).

وبعد اختيار النموذج يمكن ان تقييم النتائج وفق المعايير الاقتصادية والاحصائية والقياسية وكالأتي:-

اولاً:- تقييم النتائج وفقاً للمعايير الاحصائية والقياسية

أ- **المعايير الاحصائية:-**

اظهرت القوة التفسيرية المقدرة (R^2) لأنموذج عجز الموازنة العامة(BD)ان(75٪)من التغيرات الحاصلة في عجز الموازنة العامة تفسر بواسطة المتغير المستقل سعر صرف الدولار الامريكي(X_1) بينما نسبة (25٪) ترجع الى متغيرات اخرى مؤثرة وغير داخلة في الأنموذج، بينما $\overline{R}^2$ بلغت(62٪)، ويمثل القيمة الحقيقية غير المبالغ فيها، من التغيرات في عجز الموازنة العامة.

وفيما يتعلق بقيمة الخطأ المعياري لمعلمة المتغير (X_1) البالغة (0.09)فهي اقل من نصف قيمة معلمةالمتغير (X_1) البالغة (0.19)، وهذا يعني قبول الفرضية البديلة ورفض فرضية العدم، أي اننا نستنتج بان القيمة الحقيقية للمعلمة (b_1) تختلف عن الصفر وبالتالي فان لها تأثير معنوي في المتغير التابع (الايردات العامة). اما فيما يتعلق بقيمة الخطأ المعياري لمعلمة المتغير (X_2) البالغة (0.03)، والتي كانت اكبر من نصف قيمة معلمة المتغير (X_2) البالغة (0.01)فانه يعني قبول فرضية العدم،ورفض الفرضية البديلة، أي اننا نستنتج بان القيمة الحقيقية للمعلمة (b_2)تساوي صفر وبالتالي فليس لها تأثير معنوي في المتغير التابع (الايرادات العامة). اما بالنسبة لقيمة الخطأ المعياري لمعلمة المتغير (X_3) البالغة (0.03)فهي اكبر من نصف قيمة معلمة المتغير (X_3) البالغة (0.01) وهذا يعني قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة، أي اننا نستنتج بان القيمة الحقيقية للمعلمة (b_3) تساوي صفر وبالتالي فليس لها تأثير معنوي في المتغير التابع (الايردات العامة).

وبخصوص قيمة (t*) المحسوبة لمعلمة المتغير (X_1) البالغة (1.9) فهي اكبر من قيمة (t) الجدولية لمستوى المعنوية(0.05) ودرجات حرية (2) البالغة (1.740)، وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة،لذا نستنتج بان للمعلمة (b_2) الحقيقية تأثير معنوي في الايرادات العامة (PR)، بمعنى ان قيمتها مختلفة عن الصفر، اما بخصوص قيمة (t*) المحسوبة لمعلمة المتغير (X_2)، البالغة (0.5) فهي اقل من قيمة (t) الجدولية لمستوى المعنوية (0.05) ودرجات حرية (2) البالغة (1.740)،لذا نرفضالفرضية البديلة ونقبل فرضية العدم،ونستنتج بان للمعلمة (b_2) الحقيقية ليس لها تأثير معنوي في الايرادات العامة (PR)، بمعنى ان قيمتها تساويصفراً. والشيء نفسه بالنسبة لقيمة (t*) المحسوبة لمعلمة المتغير (X3)،البالغة (1.71)اقل من قيمة (t) الجدولية لمستوى المعنوية (0.05)ودرجات حرية (2) البالغة (1.740)، لذا نرفض الفرضية البديلة ونقبل فرضية العدم ،لذا نستنتج بان للمعلمة (b_3) الحقيقية ليس لها تأثير معنوي في الايرادات العامة (PR)، بمعنى ان قيمتها لا تختلف عن الصفر.

وبالنسبة لقيمة (F*) المحسوبة البالغة (6) فهي اكبر من القيمة (F) الجدولية والبالغة (3.59)عند مستوى 5٪ ودرجات حرية2، فهذا يعني معنوية النموذج ككل.

أ- **المعايير القياسية:-**

- بلغت قيمة (D.W) المحسوبة D.W=1.40وبالمقارنة مع القيمة الجدولية عند K=3أي عدد المتغيرات المستقلة المهمة الداخلة في النموذجوهي dl=0.90 و du=1.71 وبما أن قيمة (DW) تقع في المنطقة غير الحاسمة، وهذه مقبولة اقتصادياً ولكن لا يمكن الاعتماد عليها للتنبؤ، حيث ان هناك بعض الكتب القياسية تقول انه اذا كانت قيمة درين واتسون تزيد عن 1.3 او 1.4لايكون هناك ارتباط ذاتي.
- كما اظهر اختبار(Breusch-Pagan)في ملحق (20)ثبات التباين من خلال القيمة الاحصائية لـ(χ^2) و قيمة p وكالاتي:-

χ^2=N* R^2 = 17* 0.272293= 4.356684

P=0.4993

بما ان قيمة (χ^2) المحسوبة اقل من قيمتها الجدولية وقيمة (P) اكبر من المستوى المعنوي 5% و10%،فهذا يعني قبول فرضية العدم :H_0 التي تنص على ثبات التباين.

- ويشير اختبار (VIF)في ملحق (21) الى عدم وجود الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة وذلك لكون قيمة (VIF) اقل من 10.

ثانياً:- تقييم النتائج وفقاً للمعايير الاقتصادية:-

BD = 1.63 - 0.19LOG(X_1) + 0.017LOG(X_2) + 0.064LOG(X_3) - 0.163*D2005 - 0.318*D2007

يظهر من الأنموذج ان اشارة و قيمة المعلمة (X_1) سعر صرف الدولار الامريكي ذات أشارة سالبة وهذا يعني ان هناك علاقة عكسية بين سعر صرف الدولار الامريكي وعجز الموازنة العامة، وتنطبق هذه الحالة على منطق النظرية الاقتصادية التي تنص على ان انخفاض سعر الصرف لأي بلد يؤدي الى ارتفاع الطلب على صادر اته، اذ ان انخفاض سعر صرف الدولار الامريكي بنسبة (1٪) يؤدي الى ارتفاع في عجز الموازنة العامة بنسبة (0.19%) بسبب زيادة الطلب على الصادرات الاجنبية التي ترتبط بالدولار الامريكى، مثلا الطلب على السلع والخدمات للدول المجاورة أي زيادة النفقات العامة هذا من جانب، ومن جانب آخر فان انخفاض سعر صرف الدولارالامريكي يعنى انخفاض نسبة الايرادات العامة، ويبدو ان اقتصادالاقليم والعراق اللذان يعتمدان على الصادرات النفطية فان انخفاض قيمة تلك الصادرات في الاسواق العالمية ستعني انخفاض نسبة الايرادات العامة.

بينما تظهر اشارة المعلمة (X_2)بوجود علاقة طردية بين سعر صرف الليرة التركية وعجز الموازنة العامة، أي مع ارتفاع سعر صرف الليرة التركية بنسبة (1٪)سيؤدي الى ارتفاع عجز الموازنة بنسبة (0.01٪). وهذا يشير الى عدم معنوية هذا المتغير على عجز الموازنة.ويمكن تحليل العلاقة الطردية بين ارتفاع سعر الصرف الليرة التركية وارتفاع عجز الموازنة العامة لأقليم كوردستان، ذلك ان ارتفاع سعر الصرف الليرة التركية رغم تأثيره المتمثل في امكانية انخفاض حجم السلع المستوردة من تركيا وبالتالي التأثير ايجابياً في تقليل عجز الموازنة ، الا ان الاثر السلبي قد غلب على الاثر الايجابي هذا ، ذلك لان الاقليم يعتمد اعتماداً كبيراً على تركيا في تزويده بمستلزمات الانتاج والانشاء والتعمير الاخذ بالتزايد في الاقليم، ومن ثم انعكاس هذا في ارتفاع النفقات العامة وما يؤدي اليه من تضخم عجز الموازنة.

اما بالنسبة لاشارة المعلمة (X_3) سعر صرف الريال الايراني فكانت موجبة ، وهذا يعني وجود علاقة طردية بين سعر صرف الريال الايراني و عجز الموازنة العامة في اقليم كوردستان،اذ ان ارتفاع سعر صرف الريال الايراني بنسبة(1٪) يؤدي الى ارتفاع عجز الموازنة بنسبة (0.06٪).وهذا يدل على عدم وجود تأثير لهذا المتغير على العجز في الموازنة العامة. ان عدم تأثير هذين المتغيرينX_2X_3 على الموازنة العامة لأقليم كوردستان يأتي بسبب اعتمادها على نسبة (17%) من الموازنة العامة العراقية.

الاستنتاجات والمقترحات

اولاً: الاستنتاجات

من خلال هذه الدراسة يمكن استخلاص النتائج الاتية:-

1- أظهرت الدراسة تأثير اسعار الصرف على الموازنة العامة من خلال تأثيرها على مكونات الموازنة العامة المتمثلة بالنفقات العامة والايرادات العامة، ويكون التأثير بشكل غير مباشر عن طريق تغيرات الاسعار المحلية. حيث ان الأثر للتقلبات في سعر الصرف هو اثقال او خفض كاهل الموازنة العامة والتي عرفت بارتفاع او انخفاض في الاسعار مما يضطر الدولة الى تحمل التكاليف الاضافية او زيادة نسبة الايرادات نتيجة زيادة حجم الصادرات من خلال تنويعها.

2- من خلال دراسة وتحليل واقع اسعار الصرف في اقليم كوردستان توصلت الدراسة الى ان ادنى معدل نمو سنوى لاسعار صرف للدولار الامريكي مقابل الدينار العراقي يقع في المدة الاولى للدراسة (1997-2002) وقد بلغ (9-%). اما مايتعلق بالمدة الثانية للدراسة والتي تمتد من (2003-2013) فقد بلغت معدل نمو السنوي (4.6-%) وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالمدة الاولى. بسبب اتباع سعر الصرف المدار من قبل الحكومة المركزية وعند مقارنة المدتين يظهر بان التقلبات في اسعار الصرف في المدة الاولى أكبر من المدة الثانية.

3- توصلت الدراسة الى اظهار الأهمية النسبية للايرادات العامة (الايرادات المحلية و حصة الاقليم من الموازنة العامة العراقية). حيث بلغت حصة الاقليم من الموازنة العامة العراقية (95.8%) وهذا يدل على ان الايرادات العامة للأقيلم ترتبط بشكل مباشر بالجانب المالي لأقتصاد الحكومة المركزية أي التبعية المالية. في حين لم تصل مشاركة الايرادات المحلية الاّ الى (4.2%) فقط في اجمالى الايرادات العامة وكانت هذه النسبة ضئيلة جداً بالنسبة لأقيلم يتمتع بالكثير من الموارد الاقتصادية.

4- اظهرت الدراسة معدلات النمو السنوي للموازنة العامة، والمتمثلة بالعجز المستمر وقد بلغ معدل النمو السنوي للموازنة العامة في المدة الاولى (7.7%). وقد ارتفع هذا المعدل الى (244.4%) في المدة الثانية والممتدة من (2003-2013) وهي اكبر بكثير من المدة الاولى، ويعود هذا العجز المستمر الى تلك الاخفاقات المستمرة، وعدم القدرة على ادارة وجباية الايرادات وضبط مصادر الايرادات و لاسيما الايرادات المحلية كالضرائب والرسوم، ووجود النشاطات الاقتصادية التي لا تخضع لقوانين الضرائب او مايسمى بالاقتصاد الخفي، نتيجة عدم وضوح البيانات حول كافة النشاطات الاقتصادية والتجارية، وعدم التمكن من توظيف تلك

الزيادات المستمرة في الايرادات بحيث تخلق مصادر اخرى لتنويع مصادر الايرادات في الاقليم، وانعاش القطاعات الاخرى العاطلة في الاقتصاد، لتغطية تمويل النفقات المتزايدة وعلاج تلك الاختلالات في الهيكل الاقتصادي التي ادت الي العجز المستمر في الموازنة العامة.

5- اظهرت الدراسة بان هناك علاقة عكسية بين سعر صرف الدولار الامريكي وعجز الموازنة العامة، اي انخفاض سعر الصرف لأي بلد يؤدي الى ارتفاع الطلب على صادراته، اذ ان انخفاض سعر صرف الدولار الامريكي، يؤدي الى ارتفاع في عجز الموازنة العامة لحكومة اقليم كوردستان-العراق.

ثانياً: المقترحات

في ضوء الاستنتاجات التي تم الوصول اليها، يمكن ان نوصي بالنقاط الأتية:-

1- تنظيم و تفعيل أسواق الصرف في محافظات اقليم كوردستان، والابتعاد عن الأسواق غير المنظمة السائدة في مدن الاقليم، بحيث يتم من خلالها تنظيم ومراقبة عمليات البورصة، تمهيدا لانشاء أسواق مالية متطورة في اقليم كوردستان.

2- انشاء مؤسسة متخصصة بشؤون اسعار الصرف الاجنبي و يتم الاشراف عليها من قبل بنك الاقليم ، لغرض جمع البيانات و المعلومات عن أسعار الصرف للعملات الاجنبية في جميع محافظات اقليم كوردستان.

3- نشر البيانات والتقارير الدورية حول الموازنة العامة حتى يتم التمكن من خلالها من تعديل تلك الانحرافات التي تحدث خلال تنفيذ الموازنة العامة، لان هذه الارقام والنشرات تعبر عن حالة الرفاه الاقتصادي للمجتمع، والنشاطات الاقتصادية في البلد، ولذا فمن حق المجتمع الاطلاع على كافة ما يتعلق بالموازنة العامة وكيفية اعدادها، وتوجيه تلك الايرادات المتحصلة في ضوء برامج المتكاملة مع مقتضيات الواقع الاقتصادي واستخدامها بالشكل الامثل.

4- القضاء على ظاهرة الاقتصاد الخفي من خلال اخضاع كافة النشاطات الاقتصادية للرقابة المشددة ، لان هذا النوع من الاقتصاد يضر بمكونات الموازنة العامة من خلال التهرب من كافة الاستحقاقات المترتبة عليه تجاه الدولة، سواء كانت رسوم ام ضرائب، ام تقديم البيانات غير الصحيحة والدقيقة حول نشاطاته.

5- زيادة مشاركة الايرادات المحلية من أجمالي الايرادات العامة لحكومة اقليم كوردستان- العراق. وذلك من خلال مشاركة كافة القطاعات في تكوين الايرادات بدلا من الاعتماد على مصدر واحد، وهذا يساعد على تنويع مصادر الايرادات، وتخفيض العبء على الموازنة العامة، و تجنب ظاهرة مشاركة المالية هذا من جانب ومن جانب اخر السعي من اجل تخفيض النفقات الاضافية.

6- تفعيل دور ديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة في اقليم كوردستان، وذلك عن طريق الربط والتعاون بين كافة المؤسسات الحكومية وتخويلهما حق معاقبة المخالف ببعض العقوبات ذات الارتباط بالاداء المالي، وذلك بالتنسيق مع الجهات القضائية التي تمكنه من جانبها من ردع سوء التصرف بالمال العام من خلال الاستفادة من التجارب الدولية بهدف مكافحة ظاهرة الفساد المتفشي في اقليم كوردستان-العراق.

المصادر

اولا: التقارير و النشرات

1. البنك المركزي،فرع اقليم كوردستان،شعبة المحاسبة،بيانات يومية غير المنشورة
2. -حكومة اقليم كوردستان، وزارة التجارة و الصناعة، مديرية التجارة العامة،مديرية الرقابة التجارية،اربيل،السليمانية، دهوك.
3. مكتب سولاف لتبادل العملات،محافظة دهوك.
4. وزارة المالية و الاقتصاد، مديرية الموازنة العامة، السجلات الرسمية و استمارات تقديرات الايرادات الموحدة لحكومة اقليم كوردستان.
5. حكومة اقليم كوردستان،مديرية المالية العامة،شعبة الموازنة العامة، ادارة السليمانية من عام 1997-2006.
6. اقليم كوردستان العراق،المجلس الوطني لكوردستان العراق،مجموعة القوانين و القرارات الصادرة عن المجلس الوطني لكوردستان العراق من 1997.1.1-1998.12.31
7. مجلة الوقائع كوردستانية، للسنوات(1997،1998،2001،2002، 2007، 2008،2009،2010،2011،2012،2013)
8. حكومة اقليم كوردستان،وز ارة التخطيط،مديرية الموازنة للمشاريع الاستثمارية.

ثانياً: - البحوث والدراسات والدوريات

9. خولى، معمر، الاصلاح الداخلي في تركيا، سلسلة دراسات واوراق بحثية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات(معهد الدوحة)، تموز، 2011.
10. ال طعمة، حيدر حسين، أثر تقلبات اسعار الصرف على سلوك اسواق الاسهم في الاقتصاد التركي، مجلة العولم الاقتصادية والادارية، المجلد 19 ،العدد 3،2013.

ثالثاً: - الكتب

11. بكري، كامل، الاقتصاد الدولي التجارة والتمويل، جامعة الاسكندرية، 2004.
12. بوخاري، لحلو موسى، سياسة الصرف الاجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسن العصرية،بيروت، 2010.
13. الحجار، بسام، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات للنشر والتوزيع، بيروت، 2003.

14. الحسني ، عرفان تقي، التمويل الدولي، مجدلاوى، عمان، ط2، 2002.

15. حشيش، عادل احمد ، و شهاب، مجدي محمود، العلاقات الاقتصادية الدولية،دار الجامعية الجديدة، الازاريطة،2005.

16. حشيش، عادل أحمد، اساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية، 1992.

17. الحصري، طارق فاروق، الاقتصاد الدولي، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، 2010.

18. خصاونة، جهاد سعيد، علم المالية العامة والتشريع الضريبي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،2010.

19. دوسكي، ازاد احمد سعدون، التجربة الاقتصادية لاقليم كوردستان العراق للفترة من 1991- 2002، ط1، 2003.

20. ساموبلسون، بول، هاوس، ويليام نورد، ترجمة، عبدالله، هشام، ط15، دار الاهلية للنشر والتوزيع، 2001.

21. صادق، مدحت، النقود الدولية وعمليات الصرف الاجنبي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1997.

22. عبدالمولى، السيد، المالية العامة دراسة للاقتصاد العام، دار الفكر العربيللنشر والطبع، قاهرة، 1978.

23. العيساوي، عبدالكريم جابر، التمويل الدولي مدخل حديث، دار الكتب والوثائق، 2008.

24. النعيمي، عدنان تايه، ادارة العملات الاجنبية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،عمان،2012.

25. يونس، منصور ميلاد، مبادىء المالية العامة، المؤسسة الفنية للطباعة والنشر،2004.

A. Books:-

1. Ahuja، H.L، Macroeconomics Theory and Policy، S.Chand And Company Ltd، New Delhi، 16th، 2010.
2. Carbaugh، Robert، International Economics، South-Western، Cengage Learning، 12th .Sd، 2009.
3. KeithPilbeam،International Finance،Palgrave Macmillan،3th،2006
4. Klay ،William Earle ،Vonasek ،Joseph A ،Consensus Forecasting For Budgeting In Theory and Practice ،Public Administration and Public Policy ،2008.
5. Shah ،Anwar ،Budgeting and Budgetary Institution ،the World Bank ،Washing Ton D.C ،2007.